التبعية المتبادلة بين النظام السياسي والإعلامي

(دراسة حالة دولة تشاد)

د. الفيض عبود آدم

رئيس قسم الإعلام العربي – جامعة انجمينا

المستخلص

يهدف هذا البحث الذي بعنوان: (التبعية المتبادلة بين النظام السياسي والإعلامي بالتطبيق على دولة تشاد) إلى تحديد مفهوم التبعية المتبادلة بين النظامين الإعلامي والسياسي، وأثر ها على الحريات العامة التي يفترض أنها تحمي العلاقة بينهما والتي غالباً ما تواجه وتنتهك من قبل الأنظمة السياسية ، وبيّن البحث أن التبعية المتبادلة بين النظامين في هذا المقال: يقصد بها إمكانية التفاهم الذي تكتسبه الوسائل الإعلامية في ممارساتها الميدانية حسب النصوص والمواثيق الدولية والوطنية التي منحتها إياها والتي تجد تجاوزات من قبل السلطة الحاكمة خاصة في الدول النامية.

تكمن إشكالية البحث في الأسئلة الافتراضية الآتية: هل هناك وجود حرية إعلامية في تشاد ؟ وما مدى العلاقة بين النظام السياسي والإعلامي في تشاد؟ وما هي أبرز المشكلات التي تواجه النظامين ؟ وما هي الحلول المناسبة ؟ ولإثبات ذلك فقد اتبع الباحث المنهج التاريخي والمنهج الوصفي والمنهج الإعلامي في دراسة الحالة. و قد توصل البحث إلى نتائج نحسب أنها تسهم في سبيل ذلك.

المفاهيم التبعية المتبادلة – النظام – الرؤية – تشاد – السلطة – الهيئات المدنية الإعلامية.

L'inter Dépendance du Système Politique et du Système Médiatique: Cas l'état Tchadien

Le Chercheur/ ALFAID ABOUD ADAM
Chef de Département de Communication Arabe - université de Ndjamena au Tchad
Email : Alfaidaboud16@yahoo.com

RESUME

La présente étude dont le thème est « L'INTER DEPENDANCE DU SYSTEME POLITIQUE ET DU SYSTEME MEDIATIQUE: CAS DE L'ETAT TCHADIEN » a pour objectif de définir le concept de la dépendance réciproque entre les deux systèmes médiatique et politique et leur influence sur la liberté publique . Cette relation qui devrait être protégée se trouve être bafouée et violée par les régimes politiques qui se sont succédé . La recherche a montré que la dépendance réciproque entre les deux systèmes est saisie dans la quête de la liberté de presse que les médias acquièrent sur le terrain selon les textes et les conventions nationaux et internationaux mais que les autorités violent surtout dans les pays sous-développés. Les questions de recherche qui ont servi à cerner cette problématique de la recherche se résument a: Est-ce que la liberté de presse existe au Tchad ? Quelle est la relation entre le système médiatique et le système politique ? Quels sont les problèmes les plus récurrents qui émergent de ces deux systèmes ? Pour confirmer cela, le chercheur a suivi la méthode historique, descriptive et médiatique sur l'étude de cas. Le chercheur a abouti a quelque résultats qui pourraient permettre de mieux saisir les enjeux qui sous-tendent cette relation.

Mots clés : Dépendance réciproque, système, vision, Tchad, autorité, institutions civiles médiatique

المقدمة

يتناول هذا البحث العلاقة بين النظامين السياسي والإعلامي بالتطبيق على دولة تشاد، حيث يأتي ليسلط الضوء على الاعتماد المتبادل بينهما ،ومدى الارتباط واحتياج كل منهما إلى الآخر، وعند ما نتحدث عن العلاقة بين النظامين نقصد بذلك: إمكانية التفاهم المتبادل بين الوسائل الاعلامية بمختلف أنواعها المقروءة والمسموعة والمرئية.

لقد أصبح الارتباط بين النظام السياسي والإعلامي ارتباطاً وثيقاً خاصة في الدول النامية التي تعد أغلب أنظمتها أنظمة سلطوية تسعى في أغلب الأحيان إلى الحد من حرية الإعلام وتقييده، والدعوة إلى العمل من أجل عكس السياسيات العليا إلى الجمهور وإقناعه بالسياسات الإعلامية التي ينتهجها النظام.

ولذا يتطرق الباحث في موضوعه **(التبعية المتبادلة بين النظام السياسي والإعلامي بالتطبيق على دولة تشاد)** ليستعرض فيه العلاقة بين السلطة والإعلام، مبيناً ما يحققه النظام السياسي عبر النظام الإعلامي والعكس .

كذلك سيتناول بعض الحالات التي تعتمد عليها الوسائل الإعلامية إلى النظام السياسي ، مع الإشارة إلى النزاعات التي قد تحدث بينهما رغم الاعتماد المتبادل، متطرقاً إلى التجربة الإعلامية التشادية الخاصة بالعلاقة بين السلطة والإعلام ،

مشكلة البحث

تتجسد مشكلة البحث في الآتي :

هل هناك حرية إعلامية في تشاد؟

ما مدى العلاقة بين النظام السياسي والإعلامي في تشاد ؟

وما هي أبرز المشاكل التي يعاني منها النظام السياسي والإعلامي؟

منهجية البحث

لإنجاز هذه البحث سوف يقوم الباحث باتباع المنهج الوصفي التاريخي والتحليلي من خلال تحليل النصوص والتشريعات التي تنظم العمل الإعلامي في تشاد، مستخدماً في الوقت نفسة أداة المقابلة للحصول على بعض المعلومات من الشخصيات المرجعية في هذا المجال.

العلاقة بين النظام السياسي والإعلامي

النظم الإعلامية تعد أحد مكونات النظم السياسية ،فوسائل الإعلام الجماهيرية تربطها علاقة قوية مع الأنظمة الحاكمة ، حيث نجد ذلك في العصور التاريخية القديمة نشأت هذه السيطرة، وذلك نابع من الاعتقاد السائد أن الفرد العادي وحده لا يستطيع أن يؤسس له مؤسسة إعلامية دون مشاركة السلطة فيها.(١)

فأصبح من الضروري على وسائل الإعلام أن تعمل جاهدة على عكس السياسة العليا وذلك بهدف الإعلان والترويج لها ، وأن تكون خاضعة للسلطة ،سواء كان في إدارتها أم ممارستها فتوجهها كقاصر يحتاج للرعاية والتوجيه، وأن تعمل على النظام الرأسي من أعلى إلى أسفل ،وذلك بتنفيذ سياسات الحكومة.

وعلبه يمكن القول بأن وسائل الإعلام المختلفة جزء لا يتجزأ من الحكومة الوطنية، وذلك ما نجده واضحاً من خلال ما يسمى بوزارة الإعلام والاتصال أحيانا والثقافة والإعلام في بعض الدول ، ومن خلال تدخل الرئيس أو السلطة التنفيذية في تعيين رؤساء التحرير أو اختيار مدراء القنوات التلفزيونية أو المحطات الإذاعية، ولذلك أصبحت الحكومات مسيطرة على هذه الوسائل سيطرة تامة، لأنها لا ترضى أن تتناولها وسائل الإعلام بالنقد.

ولذا فإن أغلب تشريعات الدول وخاصة الدول النامية تقوم على فكرتين: الرقابة والمنع، أو التحريم والردع ،ولقد يتسع الردع أو التحريم إلى تحريم أي رأي يتضمن

نقدًا للسلطات العامة والقائمين على أمرها، وقد يمتد ليشمل تحريم النشر الذي يهدد مصلحة اجتماعية جديرة بحماية القانون ،ولكن يمكنها انتقاد الجزئيات والأمور الفرعية أو انحراف الأفراد فلا تستطيع أن تهاجم أو تنتقد مبادئ المجتمع الأساسية.(٢)

و يرى(وليم ريفرز)(٣) أن المسؤولين الحكوميين بما فيهم قادة الدول يعتمدون على ما تقدمه وسائل الإعلام من تقارير ومعلومات عن بعض القضايا ويبنون أحكامهم بناء على ما نشر ، فلقد اعترف الرئيس الأمريكي(جون كيندي) بأنه حصل على معلومات سرية لم يكن يعرفها من قبل وذلك من جريدة (نيوزويك وتايمز).

عموما يمكن القول بأن التبعية المتبادلة بين النظامين السياسي والإعلامي هي علاقة توحد واعتماد كل منهما على الآخر، فالنظام الإعلامي يحتاج للنظام السياسي وكذلك السياسي محتاج للإعلامي في ذلك .(٤)

فيرى أن المعلومات التي توفرها وسائل الاتصال مملوكة للسلطة التي تعتبر أكبر منتج للمعلومات، فهي معلومات مهمة بالنسبة للمتلقي وفي الوقت نفسه مهمة لوسائل الإعلام.

فكما أسلفنا أن كلا النظامين يحتاج للآخر، وهذا لا يتعارض مع أهداف نظام وسائل الإعلام وخاصة في المجتمعات الحديثة الرأسمالية هو الحصول على الربح. إضافة إلى هدف الشرعية أو استعداد الآخرين لمنح وسائل الإعلام الحق في حريات الصحافة والحق في القيام بأدوار اجتماعية معينة كأدوار المراقبة، حيث يسيطر النظام السياسي على التشريعات وسياسات الرسوم الجمركية والضرائب والتجارة التي تؤثر على الأرباح وتوسيع الفرص والاستقرار الاقتصادي لنظام وسائل الإعلام.

ويحتاج النظام السياسي أيضا إلى النظام الإعلامي في تقديم الخدمات التي تسهم في تقوية الوحدة الوطنية وتعزيزها، وغرس القيم والمعايير السياسية، مثل الحرية

والمساواة ،وإطاعة القوانين، والمشاركة السياسية كالتصويت أثناء الانتخاب و الاستفتاءات ، كما يقوم الإعلام بمتابعة الأحداث التي تجري داخل البلد مثل صراعات الأحزاب السياسية ، أو الصراعات بين النظام السياسي والنظم الاجتماعية الأخرى كالنظام الديني والثقافي أو التعليمي. (٥)

ومن جانب آخر تعتمد وسائل الإعلام على النظام السياسي لتحقيق أهداف أساسية تتمثل في قيام السلطة السياسية في تقديم المساعدة لأجهزة الإعلام في تسيير عملها ، وذلك بهدف تقوية الوسائل الإعلامية حتى تعطي نتائج إيجابية للجمهور ، وتتواصل العلاقة أيضاً ما بين النظامين في تمليك السلطة السياسية لوسائل الإعلام المعلومات والأخبار وفتح الفرص أمامها لأنها بمثابة المصادر الأساسية التي تعتمد عليها وتلجأ إليها من حين لآخر سواء في الأزمات أو تقديم الخدمات وعكسها للمجتمع، كما يقدم النظام السياسي الحماية القانونية التي تتمثل في سن القوانين والتشريعات الإعلامية في منضدة الجمعية الوطنية(البرلمان) .(٦)

ولكن مع ذلك يمكن أن يحدث النزاع بين النظام السياسي ووسائل الإعلام بسبب رفض السلطات التعامل مع وسائل الإعلام وتضييق الخناق عليها وسرية المعلومات لعدم حصول وسائل الإعلام عليها وإخفاء الفساد السياسي، كذلك رغبة وسائل الإعلام في ممارسة الدور الرقابي تجاه سياسات الحكومة، والترويج لمبدأ الحق في المعرفة، والحفاظ على سرية المصادر الإعلامية.

كل ذلك يؤدي إلى الصراع بين النظام السياسي والنظام الإعلامي، ومع ذلك لا يستطيع أي من النظام السياسي والإعلامي أن يعيش ويحقق أهدافه بدون الاعتماد على الآخر.

وبنفسها يحدث الاعتماد المتبادل بين وسائل الإعلام والنظم الاجتماعية الأخرى كالأسرة والنظم التعليمية والدينية والثقافية.

تأثير النظام السياسي على الإعلام

تعد وسائل الإعلام المرآة التي تعكس الممارسات الاقتصادية والاجتماعية والتطورات الثقافية والسياسية للدول ، وهي كذلك الأداة التي تربط الشعوب وتؤدي إلى تقارب وجهات النظر والأفكار، وذلك بفضل التطور الذي طرأ على تلك الوسائل فأصبحت المعلومات تنشر بسرعة فائقة وبمجرد حدوثها في أنحاء العالم.(٧)

إلا أن وسائل الإعلام تتأثر بالنظام السياسي الذي أصبح متحكماً في تشكيل مضمونها وفقا لما يريد، وذلك واضح من خلال تشكيل الرأي العام تجاه قضية مطروحة من قبل النظام الحاكم فيعمل الإعلام بالطرق المتواصلة على تلك القضية حتى يصحح للناس الآراء الصائبة ويجعلهم على أهبة الاستعداد ليتبنى ذلك الموضوع . (٨)

ويرى بعض الباحثين أن وسائل الإعلام تستطيع أن تتخذ وسيلة إعلامية صادقة بدلاً من أن تكون أداة دعائية للأنظمة.(٩)

وتتمثل هذه الشروط في الاستقرار السياسي ، وسماحة الحكومة ومقدرتها على تحمل النقد، والقدرة المالية للوسائل الإعلامية، فاكتفاء الوسيلة بذاتها وتمويل نفسها بنفسها بعيدًا عن دفع بعض الجهات الأخرى لا تستطيع الوصول إلى درجة مناسبة من الحرية والاستقلال في تناولها للأخبار والمعلومات ، وارتفاع مستوى التعليم وقلة الأمية بين أفراد الشعب ، وذلك لأنه كلما ارتفعت نسبة التحصيل الفكري اتسعت اهتمامات الناس و كانت احتياجاتهم للمعلومات كبيرة.(١٠)

النظام الإعلامي في تشاد

أما الحديث عن النظام الإعلامي وعلاقته بالحكومة في تشاد فيبدأ منذ صدور أول صحيفة في تشاد تعكس سياسة الحكومة ،فلقد ظهرت وسائل الإعلام كما أشارت بعض الدراسات إبان حقبة الاستعمار ،ويتمثل ذلك في صحيفة كوكب تشاد التي أنشأت في الخمسينات من القرن الماضي ، إضافة إلى نشرة الأخبار(إنفو) التي

أسسها المستعمر حيث تصدر في دولة الكنغو ومن ثم توزع في الدوائر الحكومية العليا في تشاد التي أغلب من يشتغلونها أجانب قادمين مع المستعمر، ومع بزوغ فجر الاستقلال وظهور الانظمة الوطنية التي تعاقبت على الحكم في تشاد من عام١٩٩٦٠ـــ١٩٩٠م لم تظهر سوى صحف وطنية قليلة وكلها تابعة للأنظمة الحاكمة ، فبعد عامين من الاستقلال وبالتحديد عام ١٩٦٢م قام الرئيس فرانسوا تمبلباي(١١) بحل جميع الاحزاب السياسية وفرض نظام الحزب الواحد، حيث قام بالقمع التعسفي وكتم الحريات ومن بينها حرية التعبير والرأي وحرية الصحافة، حيث إن الإعلام بصفة عامة يعتبر تابعاً للنظام ليقوم بالدعايات والحملات الاعلامية لصالح الحزب الحاكم وشن هجوم على المعارضين ومن يقف ورائهم، وقام بإنشاء أوامر قانونية تعسفية تحد من عمل الاعلام.

ففي عام ١٩٦٨م أصدر الرئيس فرانسوا تمبلباي أمراً قانونياً يتكون من ٦١ فقرة هذا الأمر القانوني بالرغم من ان قد جاءت فقرات تشير الى حرية التعبير مقيدة ومحددة، لان الوضع في تلك الفترة يمر بعدم الاستقرار حيث ظهرت المعارضة في الشمال ضد نظام الرئيس تمبلباي والتي تتمثل في ثورة فرولينا ، ومحاصرة السياسيين في الداخل .(١٢)

كما شهدت البلاد في ١٢/فبراير١٩٧٩م انقلاب عسكري ضد الجنرال فلكس مالوم وقد أثر ذلك في الوضع العام في البلد حيث قسم الى شمال جنوب ، ولم يقتصر على الجانب العسكري والسياسي فحسب، بل شمل الإعلام ايضا، حيث ظهرت صحفتان في الجنوب هما صحيفة (الدرع) والثانية (مولا)وبالتحديد في مدينة سار، ومندو، وهما صحيفتان تابعتان للسياسيين الجنوبيين، حيث تشرف عليهما اللجنة الدائمة برئاسة ودال عبد القادر كاموغي ،و يركزان على الدعاية السياسية لانفصال الجنوب، كما ظهرت بالمثل في انجمينا حيث تعتبر عاصمة الشمال ويعتبر السيد محمد حسين أبرز الصحفيين الذين ظهروا في تلك الفترة.

وتعتبر فترة الرئيس حسين هبري فترة عصيبة على تشاد ، حيث شهدت البلاد فيها نظامًا ديكتاتوريًا ضيق الخناق على الشعب ،وتعرض الشعب لأبشع أنواع الظلم والتنكيل ، وفرض نظام الحزب الواحد ، و أدخل البلد في حروب وصراعات داخلية وخارجية مع دول الجوار، و لم ينج الإعلام أيضا من المضايقات فكل الوسائل الإعلامية الموجودة آنذاك سواء مطبوعة كصحيفة الوطن التي أنشأت عام ١٩٨١م حيث تعتبر الصحيفة الحكومية الوحيدة التي تنشر أخبار ها على المواطن ،وأغلب تلك الأخبار هي أخبار الحزب الحاكم، ونضاله ضد ليبيا .

وبالرغم من ظهور التلفزيون في عهده فأنه كان بدائيا وإرساله لم يغط البلاد، وكان ذلك في عام ١٩٨٧م أثناء انعقاد قمة رئاسية عقدت في انجمينا لدول إفريقيا المركزية (دول وسط إفريقيا التي تعرف آنذاك ب UDIAC).(١٣)

وإذا أردنا الحديث قليلًا عن ظهور المؤسسات الإعلامية في تشاد ، فنجد أن فترة التسعينيات من القرن الماضي وبالتحديد من عام ١٩٩٠م شهدت تطوراً ملحوظاً وذلك بعد مشاركة الصحفيين بفاعلية في المؤتمر الوطني المستقل الذي عقد في ١٩٩٣/٠١/١٥م وتمت الموافقة في القوانين الأساسية التي تنظم عمل الإعلام وتنظيم مؤسساته خاصة المجلس الأعلى للإعلام، وفيما بعد ظهور قانون ميثاق الشرف الصحفي و الذي ينظم الآداب والاخلاق للصحفيين، كما شهدت الساحة ظهور المؤسسات الصحفية ولإذاعية الخاصة والمؤسسات النقابية .

عرفت الساحة الإعلامية أيضاً حدثًا إعلاميا آخر وهو تنظيم الأحوال العامة للإعلام في تشاد من ١١-١٤- مايو ٢٠٠٩م نظمته الحكومة بالتعاون مع الشركاء الفاعلين في مجال الإعلام ، ومنظمات المجتمع المدني الوطنية والدولية.

رؤية النظام التشادي للإعلام

يخضع نظام الإعلام في تشاد لاثنين من المؤسسات العامة هما:

أ/ وزارة الإعلام والاتصال الناطقة الرسمي باسم الحكومة MC، والسلطة العليا للإعلام السمعي البصري HAMA المختصة بعمل وتنظيم المؤسسات الإعلامية الخاصة، وبجانب هاتين المؤسستين العامتين هناك مؤسسات ومنظمات مهنية خاصة تكمل الإطار المؤسسي. فوزارة الإعلام في تشاد قد شهدت عدة مسميات منذ نشأتها ،طوال الأنظمة المتعاقبة على الحكم في تشاد، فقد ألحقت أحيانا بالأمانة العامة للحكومة مكلفة بالإعلام، وتارة مع الثقافة والإعلام ، وأحياناً مع وزارة السياحة .

إلا أن من تاريخ ١٩٩٥م وبموجب المرسوم الرئاسي الذي حدد صلاحية الوزارة ومهامها الأساسية (١٤) التي تتمثل في ضمان الإعلام للجمهور، وتربية الجماهير لتحقيق التكامل الوطني ، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية وبث الثقافة الوطنية.

ومن أجل ذلك تبنت الوزارة في عام ١٩٩٨م عملية إعداد السياسة الوطنية للإعلام من أجل التنمية، بدعم مالي وفني من المؤسسات الدولية التي تخدم في هذا المجال ، كبرنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP) وصندوق الأمم المتحدة للطفولة ال (UNSEF) وهذه السياسة الوطنية أعدت في ورشة كبيرة شارك فيها كثير من المختصين في هذا المجال من الخارج والداخل ، وقدمت أوراق عمل عديدة في هذه الندوة (١٥)

وفي بداية الأ لفينات صدرت العديد من الصحف الخاصة والتي مكنت من ظهور الرأي الآخر ، ولكن كانت السياسات الحكومية في بعض الأحيان مجحفة معها، وذلك بما تفرضه أو توجهه لها السلطات من لوم وإنذار وإيقاف مؤقت ، وقد يصل الأمر في بعض الأحيان إلى سحب الترخيص .(١٦)

عموماً يمكن القول بأن النظام الإعلامي في تشاد مقيد ومتوقف على إفرازات دورة الحكم، حيث نجد ذلك متمثلاً في الوسائل الإعلامية العامة، فالإذاعة الوطنية التشادية

والتلفزيون الوطني، ووكالة الأنباء التشادية للنشر، هذه الأجهزة تعتبر خاضعة بطريقة مباشرة للسلطة ، وفي حالة عدم التزام الصحفي بالضوابط المنصوص عليها في القانون تقرر السلطة العليا للإعلام السمعي البصري (HAMA) بنشر بيان تعليق مهام مسئول المؤسسة الإعلامية العامة ، وتأمر بافتتاح إجراء تأديبي ضد مرتكب المخالفة. وذلك بخلاف الصحف فرقابتها غير مباشرة ،وذلك بإصدار التعليمات والتوجيهات التي تحرم عليها النشر.(١٧)

أما الصحف الخاصة في حالة عدم الالتزام ، فتقرر السلطة العليا بنشر بيان وفرض إحدى العقوبات الآتية : تعليق الرخصة، تعليق عمل جهاز الصحافة المكتوبة الالكترونية أو مديرها، تخفيض مدة الرخصة في حدود سنة، فرض غرامة، سحب الرخصة المخصصة للإعلام السمعي البصري أو قفل جهاز الصحافة المكتوبة أو سحب البطاقة الشخصية المهنية للصحافي.

ومن ذلك يمكن القول أن الإعلام في تشاد يفتقر إلى وجود نظرية محددة يسير وفقاًلها، فهو يمكن أن تطلق عليه خليط من مجموعة نظريات ، ولكن يغلب عليها الطابع السلطوي فالسلطة تتحكم فيه ، وكذلك المسئولية الاجتماعية والرقابة الذاتية من قبل القائم بالاتصال.

ب/ السلطة العليا للإعلام السمعي البصري (HAMA)

ولدت هذه المؤسسة من رحم الملتقى الوطني الذي نظمته الدولة في الرابع عشر من ابريل ٢٠١٨م بهدف وضع إصلاحات عامة في الدولة بسبب الأزمة المالية التي واجهتها تشاد ، لتحل محل المجلس الأعلى للإعلام (HCC) الذي تم تأسيسه عام ١٩٩٤م والذي نظم سابقاً عمل المؤسسات و الوسائل الإعلامية، وقد وضعت الإصلاحات الجديدة التي أسفرت من الملتقى تغييرات في بعض المؤسسات الدستورية فتم الاستغناء عن رئاسة الوزراء، والوسيط الوطني ، ودمج بعض المؤسسات وخاصة

في السلطة القضائية ،كالمجلس الدستوري الذي أصبح غرفاً داخل المحكمة العليا ، وتغيير اسم الهيئة الوطنية للإذاعة والتلفزيون إلى الهيئة الوطنية للإعلام السمعي البصري (ONAMA)، وتأسيس مؤسسات ترى الحكومة أنها يمكن أن تؤدي دوراً مهماً في الحد من انهاء المشاكل وتسهم في استتباب الأمن والسلام كالمجلس الوطني للزعامات التقليدية .

وقد شملت الإصلاحات مجال الإعلام فأنشئت هذه المؤسسة التي نحن بصدد الحديث عنها وهي السلطة العليا للإعلام السمعي البصري فقد تم انشائها تحت المرسوم الرئاسي رقم٠١٦/ رج/ الصادر في ٣١/مايو ٢٠١٨م. فهي سلطة إدارية مستقلة مكلفة بتنظيم الأنشطة المتعلقة بالإعلام والاتصال وضمان حرية التعبير والاتصال ، وتقوم بمهام وصلاحيات تنظم العمل الإعلامي في تشاد بالمحافظة والسهر على احترام النظم الأخلاقية والتشريعات في مجال الإعلام والاتصال ،وضمان حرية الصحافة والتعبير المتعدد للآراء في اطار احترام القيم الثقافية الوطنية للنظام العام وحياة المواطنين(١٨). وتقوم باستخراج الرخص وإذن ممارسة العمل للعاملين في القطاع الخاص ،كما تقوم بالاتفاق مع مدعي الجمهورية بإصدار الايصالات لأجهزة الصحافة المكتوبة والسمعي البصري أيضا .

الهيئات المدنية الخاصة العاملة في مجال الإعلام في تشاد

إن ظهور الهيئات المدنية الخاصة التي تعمل في مجال الإعلام في تشاد، جاء نتيجة للانفتاح المؤسسي الإعلامي الذي شهدته البلاد مؤخراً بعد المؤتمر الوطني المستقل ،وتنظيم الحالة العامة للإعلام ، والتي يأتي دورهما مكملاً للدور الحكومي في تثبيت دعائم الوحدة والسلام والعدالة الاجتماعية والديمقراطية وعكس صورة البلاد المشرفة للعالم ، ولذلك يتطلب من الهيئات والمنظمات الإعلامية المدنية الخاصة الكثير من أجل رفعة وخدمة المجتمع التشادي من خلال الإرشاد والتوعية والتثقيف وشرح

المقدرات والإمكانيات التي تزخر بها تشاد ، وما تحتاجه من أجل التفاهم والتعاون مع الجهات المتخصصة والداعمة سواء كان ثنائياً أو متعـــدد الأطـــراف وفـــق القـــوانين والمعطيات المحددة في القوانين والتشريعات المســـيرة للهيئـــات التنظيميـــة المهنيـــة الإعلامية في تشاد.

فالهيئات المدنية المهنية التشادية تؤدي دوراً كبيراً في الدفاع عن المكتسبات المهنيـــة الخاصة بالعاملين في حقل الإعلام ، وتؤكد الإسهام في الدفاع عن الحريـــات العامـــة وترسيخ الديمقراطية وتثبيت دعائم الدولة التي تسعى اليها فإن كل مواطن لـــه حـــق الحصول على المعلومة وحرية التعبير وفقاً لدستور عام ١٩٩٦.(١٩)

ومن هنا يجدر بنا أن نتناول الهيئات المدنية العاملة في مجال الإعلام لكشف ما تقوم به وما تواجه من مشكلات ، وتتمثل الهيئات في الاتي : – اتحاد الصحفيين التشاديين، ورابطة الصحفيين الناطقين بالعربية، واتحاد الإذاعـــات الخاصـــة ، واتحـــاد النســـاء المهنيات في الإعلام ، وجمعية ناشري الصحف الخاصة، وبيت الصحافة وغيرها.

في الحقيقة تلعب هذه المؤسسات دوراً كبيراً في تطوير الإعلام التشادي ، وتسعى إلى الارتقاء بمستوى مهنة الإعلام والمحافظة على صون وحفظ كرامة وحقوق العـــاملين في حقل الإعلام ، من أجل إعطائهم مكانتهم وإبراز دورهم في المجتمـــع ، وتســـاعد الدولة في تحقيق برامج التنمية الشاملة وخاصة في مجال الإعلام في ظل بيئة إعلامية حرة ومسؤولية الصحفيين الاجتماعية تجاه ما يكتبونه وينشرونه ، وفي هذا لعب اتحاد الصحفيين UJT دورا مهماً في ذلك ، حيث أقام أنشطة عديدة من بينها الورشـــة التـــي أدت إلى إنشاء ميثاق الشرف الإعلامي التشادي فـــي العـــام ٢٠٠٣م الـــذي أعطـــى للصحفيين التشاديين مكانة كبيرة لا يمكن تجاوزها والتي تنبثق من الحقوق والواجبات التي حرص الميثاق عليها في البحث والمعالجة اليومية للأخبار التي يضعها بين أيدي الجمهور. (٢٠)

أما بخصوص المؤسسات الإعلامية المهنية الأخرى فلقد لعبت دوراً كبيراً كل واحدة حسب اختصاصها فرابطة الصحفيين التشاديين الناطقين بالعربية مثلاً والتي من أهم أهدافها خدمة الصحفي المثقف بالعربية وتقديم الخدمات الضرورية التي يفتقدها أمام كل المؤسسات العامة والخاصة ، والبحث عن الدعم وتطوير اللغة العربية في تشاد ، وتفعيل الثنائية اللغوية في البلاد(21).هذه الرابطة بالرغم من صغر سنها إلا أنها أسهمت في تقوية الروابط والتضامن بين الصحفيين الناطقين بالعربية.

وتعد جمعية ناشري الصحف الخاصة بتشاد AEPPT من المؤسسات الإعلامية المهنية الخاصة التي تسعى إلى تطوير وتنظيم العمل الصحفي الخاص بالبلاد والبحث عن توفير وسيلة الصحيفة المكتوبة وعن طباعتها بأقل تمن لكي يتمكن القارئ من الحصول عليها بأقل تكلفة في كل منطقة داخل البلاد ، وتقوم الجمعية بحملات توعوية بغرض تشجيع القراء على قراءة الصحف الخاصة .(٢٢) ومن المؤسسات المهنية أيضاً اتحاد النساء العاملات في مجال الإعلام في تشاد UFPCT، الذي جاء بغرض تطوير وتنظيم النساء العاملات في المجال الإعلامي لفتح الفرص أمام النساء للمطالبة بحقوقهن كحرية التعبير، والدفاع عن حقوقها وتوعيتها وتدريبها المشاركة في العمل في مجال الإعلام بفاعلية . (23)

أما بيت الصحافة Maison des Medias Tchadiens فيعتبر من المؤسسات المهنية الخاصة التي تضم مختلف التنظيمات الإعلامية فمنذ نشأته أدى دوراً كبيراً في تقديم الخدمات الفنية في مجال الإعلام والبحث عن تأسيس بنية تحتية تسهم في تطوير الإعلام في تشاد ، وذلك بأنشاء مراكز لتأهيل الإعلاميين التشاديين ، وحثهم وإرشادهم على أهمية الأدبيات والأخلاقيات المهنية، فالإعلامي الذي يحمل ضميراً وعقلاً حيان هو الذي يشخص ويفحص بدقة الأحداث والوقائع لكيلا يقع في نقل أخبار مضللة أو مشكوك في مصداقيتها، ولعب اتحاد الإذاعات الخاصة دوراً كبيرا في تنمية البلاد

حيث أنشأت في مختلف الولايات وتجاوزت الأربعين إذاعة وقامت بتوعية المواطنين في التبصير بشؤن حياتهم اليومية لا سيما في الأرياف ،

ويرى الباحث على الحكومة التشادية القيام بوضع خطط واستراتيجيات تسهم في تفعيل الإعلام والاتصال في أداء دوره وخاصة في المجال التنموي الذي يعد أحد القيم الأساسية التي تتطلب من الإعلام في الدول النامية الاهتمام به والتوجه نحوه أكثر من متابعة القيم في الدول المتقدمة التي تختلف اهتماماتها عن الدول النامية.(٢٤)

وإذا نظرنا إلى النظام الإعلامي في تشاد وما يجب أن يقوم به في عملية التقارب مع النظام السياسي ولعب دورًا في السياسة الوطنية في التنمية في تشاد للإسهام في تحسين حالة السكان والمكافحة ضد الجهل والمشكلات التي تقف حائلاً أمام التنمية فإنه يحتاج إلى بناء المؤسسات الإعلامية بشقيها العام والخاص، وذلك لا يتم إلا بتطوير القوانين وافساح المجال للحريات أمام وسائل الإعلام ، وتسهيل إجراءات فتح المؤسسات الإعلامية في توزيع الموجات والترددات الإذاعية ،وإنشاء إذاعات ريفية ذات كفاءات عالية تسهم في عملية التنمية الريفية التي يحتاجها قطاع المرأة والشباب في الريف ، ولذا فإن تحديث ومراجعة القوانين الخاصة بين الإعلام و السلطة والمجتمع المدني والتحاقها بالسلطة العليا للإعلام السمعي البصري أمر في غاية الأهمية لأنها الجهة الوحيدة التي تمثل الضامن للإعلام الخاص . (٢٥)

لذا فإن عملية تنظيم المؤسسات الإعلامية أمر ضروري ، فإن الخدمة الاقتصادية للإعلام سواء الصحف والراديو تلعب دوراً أساسياً في تطوير الإعلام وذلك بتخفيض الرسوم الملغاة على الإعلام الخاص من أجل تشجيع ظهور هذا القطاع ، وتطبيق الاتفاقيات الدولية التي تحدثت عن استيراد المعفي من لحظة المخصصة للإنتاج السمعي البصري وانتاج الصحف لأن زيادة الرسوم الضريبية على المعدات الإذاعية

والصحفية يفاقم من زيادتها وبالتالي تواجه مشكلة البيع والشراء اللتان يضيفان عبأ آخر على القاري والمستمع والمشاهد .

هناك أيضا عنصر آخر وهو قيام المؤسسات الإعلامية بإنتاج معلومات عن قضايا التنمية، فالحكومة عليها أن تضع في أولوياتها في تفعيل قطاع الإعلام في التنمية وتعبئة وسائل الإعلام العامة والخاصة بوضع برامج وأنشطة تتعلق بقضايا التنمية ، وهذا لا يكون إلا بمراجعة البرامج الإذاعية وتطويرها ومواكبتها لمتطلبات الواقع ، واشتمالها على قضايا التنمية المختلفة بدءًا من التعليم والصحة والزراعة والثروة الحيوانية والبيئة مرورا بالثروات المعدنية والسياحية وانتهاء بقضايا السلام والتعايش السلمي والوحدة الوطنية .(٢٦)

كما يجب تضاعف من دعم الإعلام و خاصة الصحافة المكتوبة وحث الشركاء على دعم نشر المقالات والتقارير الخاصة بالتنمية، واستخدام القنوات الإعلامية العامة والخاصة مصطحبة في ذلك البرامج التنموية ، وتشجيع الجمعيات المدنية العاملة في هذا المجال .

الخاتمة

في ختام هذه الورقة التي أشرنا فيها إلى مفهوم التبعية الذي أصبح اليوم مفهومًا واسعًا يشمل المجالات المختلفة، فهناك التبعية الاقتصادية والثقافية والسياسية في ظل الصراع الماثل أمام العالم، فالإعلام ليس بعيداً عنها في اطاره الدولي والوطني ،ففي إطاره الوطني وهو(موضوع الدراسة) تحاول الدول كسب الإعلام بغية التعاون معه ودعمه لكي لا تحصل خصومة بين النظامين . فالمنظر الشامل للإعلام في تشاد شهد محطات عدة في مسيرته التي يعتريها جوانب الضعف والقوة، ففي اطار المؤسسات الاعلامية العامة والخاصة، إضافة إلى البرامج التي تقدمها الوسائل ، والاستخدام الامثل للبرامج التنموية ، والمحاولة لرفع السلطات القيود التي تقف حجر عثرة في

الحصول علي أجهزة الاتصال الحديثة، بناء على الاتفاقيات الدولية في هـذا الجانـب التي تعطي الإعلام الشرعية في استجلاب التقنية.

هذا وقد توصل البحث الى النتائج الآتية:-

- ضرورة التوافق والتفاهم بين النظامين الإعلامي والسياسي في تشاد ، العمـل المشترك فيما بينهما لإحداث اعتماد متبادل بناء وقوي.
- على النظام السياسي العمل من أجل تطوير البيئة السياسية التي تجعـل مـن الإعلام أرضية خصبة تسهم في تنمية المجتمع التشادي .
- توصل البحث إلى أن النظام الإعلامي في تشاد يشـتمل علـى خلـيط مـن النظريات التي يغلب عليها الطابع السـلطوي مـن ناحيـة، والمسـؤولية الاجتماعية والرقابة الذاتية.
- توصل البحث إلى أن النظام الإعلامي يحتاج إلى وضـع سياسـة إعلاميـة وطنية شاملة.
- توصل البحث إلى أن النظام السياسي في تشاد يواجه مشـكلات تتمثـل فـي تركيبة النظام السياسي الهش .
- توصل البحث إلى أن الهيئات المدنية الإعلامية التشادية الخاصة أدت دورًا كبيرًا في تطوير المجتمع التشادي ، و تحتاج للدعم لتقدم أكثر .

بناء على النتائج التي توصل إليها البحث يوصي الباحث بالآتي:-

- توفير الدعم اللازم من الدولة لوسائل الإعلام مما يساعد علـــى أداء دورهـــا كاملا .
- مراجعة التشريعات الإعلامية وتحديثها بما يتماشى مع المتطلبات الداخلية والخارجية.
- تكوين لجنة مشتركة من الدولة والقطاع الخاص بغرض الإشراف والمتابعـــة وتقييم أداء الوسائل الإعلامية للقيام بوضع السياسات والخطط التنموية الشاملة
- إعداد سياسة إعلامية وطنية في تشاد.
- التركيز على البرامج الإعلامية الهادفة التي تخدم المجتمع اجتماعيـــاً وثقافيـــاً واقتصادياً.

الهوامش

١ . حسني محمد نصر ، قوانين وأخلاقيات العمل الإعلامي ،ط١ ، دار الكتاب الجامعي : العين الإمارات العربية المتحدة ٢٠١٠م ص٢٤.

٢ . حسني محمد نصر، الحرية المفقودة: علاقة الصحافة بالسلطة الوطنية في افريقيا، دراسة حالة غانا ، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الإمارات العربية المتحدة ، مجلد ١٥ العدد الثاني، اكتوبر١٩٩٩م ص١٥٧.

٣ . صحفي أمريكي ولد عام ١٩٧١م

٤ . ملفين دي فلير، و ساندرا بول : نظريات وسائل الإعلام ، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية :القاهرة ، ط٢ ٢٠١١م ، ص ٤١٣

٥ . حسن عماد مكاوي ، وليلى حسين السيد : الاتصال ونظرياته المعاصرة ، الدار المصرية اللبنانية : القاهرة ،ط١ ١٩٩٨م ص٣١٩

٦ المرجع نفسه ص٣٢٠

٧ . محمد عبد الحميد ، نظريات الإعلام واتجاهات التأثير ، ط١ ١٩٩٧م ، القاهرة: عالم الكتب .

٨ . أحمد بدر ، الاتصال بالجماهير بين الإعلام والتطويع والتنمية ، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع : القاهرة ١٩٩٨م . ص٢٠٦.

٩ .جيهان أحمد رشتي ، الأسس العلمية لنظريات الإعلام ن دار الفكر العربي : القاهرة ١٩٨٧م. ص٥٦٦

١٠. هاشم محمد محمد صالح الجاز، الإعلام السوداني ، الخرطوم ٢٠٠٠م ص٨٩

١١ . الرئيس فرانسو تمبلباي أول رئيس وطني لجمهورية تشاد .

12. Les errements du régime Tombal baye sont développes dans l'ouvrage prisonnier de Tombal baye d'Antoine Bangui publie par Céda - Hatier en France en 1980

١٣ . مقابلة مع السيد/ خليل دبزاك مؤسس التلفزيون الوطني بمنزله بتاريخ ٨/١٤/ ٢٠١٩م

١٤. المرسوم رقم ٦٤٩ الصادر بتاريخ ٢٥ / أغسطس عام ١٩٩٥م.

١٥ . مشروع السياسة الوطنية للإعلام في التنمية يونيو ١٩٩٨م

١٦. القانون رقم ١٩/ر. ج /٣/ المتعلق بتشكيل وصلاحيات وسير المجلس الأعلى للإعلام الصادر بتاريخ ٢٤/ أكتوبر ٢٠٠٣م.

١٧. المادة ١٠ من الأمر رقم٠١٦ القاضي بصلاحيات وتنظيم سير السلطة العليا للإعلام والسمعيات البصرية الصادر بتاريخ ٣١/مايو ٢٠١٨م

١٨. المادة رقم ٣من قانون المنظم لسير عمل السلطة العليا للإعلام السمعي البصري قانون رقم٠١٦ لعام٢٠١٨م.

١٩ . أحمد عمر أحمد ، رسالة ماستر٢ مقدمة إلى قسم التاريخ بجامعة انجمينا بعنوان : أثر الصحافة في تطوير الحياة الاجتماعية والثقافية ٢٠١٩م

٢٠ . ميثاق الشرف الإعلامي التشادي ، لعام ٢٠٠٣م.

٢١. النظام الأساسي للرابطة الفقرة ٤

٢٢. النظام الأساسي للجمعية المادة ٣

٢٣. النظام الأساسي لاتحاد النساء المهنيات بالإعلام في تشاد الصادر بتاريخ ١٨ يوليو ٢٠٠٩م

٢٤. البرت ل. هستر ، واي لان ح .تسو ، ترجمة كمال عبد الر ء وف ، الدار الدولية للنشر والتوزيع ، القاهرة: ١٩٨٨م ص٥٥.

٢٥ . مقابلة مع المفتش العام بوزارة الإعلام الاستاذ أحمد عمر بمكتبه بتاريخ ٢/١٠/ ٢٠٢٠م الساعة العاشرة صباحا.

٢٦ . مشروع السياسة الوطنية للإعلام ، وزارة الاعلام التشادية ١٩٩٨م.

المراجع

١ أحمد بدر، الاتصال بالجماهير بين الإعلام والتطويع والتنمية ، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع ،القاهرة:١٩٩٨م.

٢ البرت ل. هيستر وأي لان ج تسو ، ترجمة كمال عبد الرءوف ، الدار الدولية للنشر والتوزيع – القاهرة، ١٩٩٨م.

٣ جيهان أحمد رشتي ، الأسس العلمية لنظريات الإعلام ، دار الفكر العربي : القاهرة ١٩٧٨م.

٤ حسني عمر نصر، قوانين وأخلاقيات العمل الإعلامي ، دار الكتاب الجامعي: الإمارات العربية المتحدة ، ٢٠١٥م

٥ حسني عمر نصر، الحرية المفقودة علاقة الصحافة بالسلطة في افريقيا – دراسة حلالة غانا ÷ مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الإمارات العربية المتحدة ، المجلد١٥ العدد الثاني اكتوبر ١٩٩٩م.

٦ ملفين دي فلير – ساندرا بول ، نظريات وسائل الإعلام، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية : القاهرة ٢٠١١م.

٧ حسين عماد مكاوي وليلى حسين السيد ، الاتصال ونظرياته المعاصرة ،الدار المصرية اللبنانية، القاهرة: ١٩٩٨م.

٨ محمد عبد الحميد : نظريات الإعلام واتجاهات التأثير ، عالم الكتاب ، القاهرة : ١٩٩٧م.

٩ عصام أنيس عبد الحميد زكي – مبدئ وتطبيقات في نظريات الاتصال، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة: ٢٠٠٥م.

المقابلات

١ مقابلة مع السيد خليل دبزاك ، مؤسس التلفزيون الوطني بمنزله بتاريخ ٢٠١٩/٨/١٤م .

٢ مقابلة مع السيد أحمد عمر أحمد، المفتش الام بوزارة الإعلام بمكتبه بتاريخ ٢/١٠/ ٢٠٢٠م.

الوثائق والمشاريع

١ مشروع السياسة الوطنية للإعلام وزارة الإعلام التشادية ١٩٩٨م.

٢ ميثاق الشرف الإعلامي التشادي الصادر٢٠٠٣م.

٣ القانون رقم ١٩/ المتعلق بتشكيل المجلس الأعلى للإعلام الصادر ٢٠٠٣م.